ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE
MINISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الوزير

1/280

5 - ماي 2003

إلى

السيدات والسادة مديري الوكالات الحضرية

والمديرين الجهويين للإسكان والتعمير

الموضوع : وضع تصاميم مرجعية للسكن القروي بدون مقابل

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

في إطار السياسة التي تعتمدها الحكومة للنهوض بالعالم القروي، يعرف النسيج الاقتصادي والاجتماعي القروي تحولات عميقة من خلال تعميم الكهرباء وتوفير الماء الصالح للشرب وإنجاز الطرق وكذا التعجيل بالبرامج المسطرة في ميادين التربية والصحة، مما له الأثر الطيب على ظروف عيش الساكنة القروية.

لكن المجال السكني بالموازاة – ورغم المجهودات المبذولة – يعرف تدهورا مضطردا يطال المجال المبني والهويات المعمارية المحلية مما يؤثر سلبا على ظروف سكن القرويين.

ولتجاوز هذا الوضع، تقوم الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات يتوخى منها تحسين ظروف السكن، في إطار من المرونة والحداثة في التدبير المحلي.

86

ومن أجل مواكبة خطة القرب، والمساهمة في تحسين الهندسة المعمارية القروية والرفع من مستواها، قررت الوزارة وضع تصاميم مرجعية للسكن القروي، تسلم بدون مقابل للراغبين في البناء.

ويهم هذا الإجراء المناطق التي يتطلب البناء بها رخصة دون أن تكون الاستعانة بالمهندس المعماري المزاول في القطاع الخاص شرطا للحصول عليها. ويتعلق الأمر، كما هو منصوص عليه في القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير (المادتان 40 و50)، بالمناطق التي تدخل في نطاق تصميم تنمية تجمع عمراني قروي أو تقع خارج المدارات الحضرية والمناطق المحيطة بها، على طول :

- السكك الحديدية وطرق المواصلات غير الطرق الجماعية إلى غاية عمق يبلغ كيلومترا ابتداء من محور السكك الحديدية والطرق الآنفة الذكر ؛
- حدود الملك العام البحري إلى غاية عمق يبلغ خمس كيلومترات.

ويمكن تعميم هذه العملية على المناطق التي لا يخضع فيها البناء لرخصة إذا رغب السكان المعنيون في ذلك.

وسيمكن هذا الإجراء من التشجيع على البناء في إطار احترام القوانين الجاري بها العمل والعزوف عن المسالك غير القانونية، كما يمكن الإطار المبني من أن تتوفر فيه معايير الجودة والجمالية، وذلك دون تعبئة موارد مالية أو بشرية هامة.

لذا، وقصد مساعدة المواطنين الراغبين في البناء، أطلب منكم أن تضعوا رهن إشارتهم بالجماعات المحلية والوكالات الحضرية والمديريات الجهوية والمندوبيات الإقليمية تصاميم مرجعية قابلة للملاءمة، بالإضافة للوثائق الأخرى تسلم بدون مقابل لطالبيها. وتعتبر كل الوثائق المسلمة من طرف الوكالة الحضرية حاصلة على موافقتها.

وحتى تكون هذه العملية مناسبة لرد الاعتبار للطابع المعماري الجهوي والرفع من قيمته، تجدون طيه مجموعة من الوثائق والدراسات التقنية، يمكنكم الاستعانة بها في هذا المجال.

ولتفعيل هذا الملف ومتابعته وتنسيق كل ما يتعلق به، أطلب منكم أن تعينوا مهندسا معماريا لهذا الغرض بالوكالات الحضرية وعند عدم وجودها بالمديريات الجهوية، يتكلف بما يلي :

* وضع تصاميم نموذجية للسكن بالعالم القروي إستئناسا بالوثائق والدراسات التقنية المشار إليها أعلاه ؛

* ملاءمة هذه التصاميم مع حاجيات المستفيدين وبطلب منهم وذلك بإدخال التعديلات الضرورية وبدون مقابل ؛

* تتبع وتأطير إنجاز بعض التصاميم كنماذج يتم اختيارها بتنسيق مع الجهات المعنية من سلطات وجماعات محلية ؛

* تقييم تتبع هذه العملية وتوجيه تقارير كل شهرين، إلى مديرية التعمير بهذه الوزارة.

ويجدر التأكيد في الأخير على أن التحضير لهذه العملية يجب أن يتم في سياق من التشاور والتنسيق مع كافة الفرقاء المعنيين من سلطات وجماعات محلية ومجالس جهوية لهيئة المهندسين المعماريين وكذا جمعيات السكان.

هذا، وإني لحريص كل الحرص على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ ما جاء في هذه الدورية حتى تخرج الدفعة الأولى من هذه التصاميم إلى حيز الوجود **في غضون الأسابيع القليلة المقبلة** وسأسهر شخصيا على متابعة هذا الملف لتفعيله بالسرعة والنجاعة المطلوبتين.

والسلام

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان والتعمير

أحمد توفيق حجيرة

نسخة قصد الإطلاع إلى :

السيد الوزير الأول